

## "التعبير الإقليمي في تجديد القرى التاريخية البعيدة"

إعداد الباحث:

عامر محمود ممدوح الصغير

مهندس معماري

بلدية معان الكبرى



## المخلص:

أكد التخطيط السابق لإحياء الريف في المدن على سياسات البناء والسياسات التي تقودها الحكومة. ومع ذلك ، فإننا نجادل في أن معضلات المناطق الريفية شبه الحضرية ، أكثر تعقيداً بكثير في مواجهة تحولات القرية الريفية الفائقة والقرى المجوفة. يحتاج تخطيط الإحياء الريفي إلى التنسيق مع تنمية المناطق الحضرية والريفية نحو أهداف وخطط متعددة الوظائف ككل. لذلك ، اخترنا المخطط الرئيسي لمدينة.

## المقدمة:

على الرغم من أن التراث الثقافي يعتبر اليوم مفهوماً أساسياً ، إلا أنه يعتبر اكتساباً حديثاً نسبياً نظراً لأنه لم يكن هناك سوى في القرن العشرين حيث تم تطوير فكرة أن بعض السلع ذات الطبيعة الثقافية يجب الحفاظ عليها وحمايتها.

أصبحت الحاجة إلى الاعتراف بالتراث الثقافي كحقيقة يجب الحفاظ عليها سبباً لمحاولة تعريف المفهوم من المعرفة وجهة نظر منطقية. لا تولد الأعمال والمنتجات والبيئات وغيرها من المصنوعات اليدوية كسلع ثقافية ولكنها تصبح كذلك من خلال عملية التعرف على أساس التقييم الجمالي والتاريخي.

لقد كرس الأدب، الجغرافي وغير الجغرافي ، الكثير من الوقت والطاقة في محاولة تعريف مفهوم التراث الثقافي ويحاول باستمرار تحديث المفهوم وتقديم مفهوم ديناميكي جديد وواسع النطاق.

تم استخدام مصطلح "التراث الثقافي" لأول مرة في "اتفاقية حماية السلع الثقافية في حالة النزاع المسلح" بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1954، عندما اتضح أن النزاع المسلح يدمر الأعمال ذات القيمة التي يجب الحفاظ عليها. وحفظها للأجيال القادمة.

في الواقع ، كان الاهتمام الأكبر بالأعمال الفنية التي تعتبر مثيرة للاهتمام بشكل خاص، أو الاهتمام بمناطق ذات جمال طبيعي معين ، قد بدأ بالفعل في التطور في أعقاب المناقشات حول القضايا القانونية المتعلقة بهذه الأعمال في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

الأعمال والمناظر الطبيعية والمناطق ذات القيمة الجمالية المعترف بها جينياً ، تندرج جميعها ضمن تعريف السلع الثقافية ، وبالتالي فهي بحاجة إلى الحماية لأسباب تاريخية وثقافية. ومع ذلك ، أدى الاهتمام العلمي فيما بعد بالسلع الثقافية إلى تعريف أوسع للمصطلح ، والذي لم يعد يقتصر على الأعمال ذات القيمة الجمالية المعينة فقط ، ولكنه يشمل الآن أي عمل يعتبر تعبيراً عن الثقافة ، وكلاهما نتيجة وعامل الحضارة.

المفهوم ، الذي تم تطبيقه في الأصل فقط على الأعمال ذات القيمة الجمالية المعينة ، امتد الآن ليشمل أي تعبير أو نتاج للجهود البشرية والحضارة ، بما في ذلك العناصر الأولية ذات الأهمية من حيث الوظيفة والقيمة التاريخية. هذا التعريف المعرفي الموسع أساسي لأنه لا يضمن فقط علاقة الموضوع بالحضارة التي ينتمي إليها ، ولكنه يأخذ أيضاً في الاعتبار الموضوعات "المشتركة".

على الرغم من أنه يقال إن القرن الحادي والعشرين ينتمي إلى المدن ، إلا أن الحاجة إلى الدراسات الريفية لم تكن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. نظراً لأن التوسع الحضري والتصنيع السريع قد تسبب في زيادة التفاوتات بين الريف والحضر وتدهور الأراضي الريفية ، فقد جذب إحياء ونهضة المناطق الريفية اهتماماً متزايداً من حيث الجغرافيا والتخطيط الحضري. تعتبر المناقشات حول الأراضي الزراعية

الريفية ، والمجمعات / المستوطنات الريفية ، والأراضي الصناعية الريفية ، بما في ذلك السياحة ، من القضايا المركزية في النهضة الريفية. ومع ذلك ، فإن معرفتنا فيما يتعلق باستخدام الأراضي متعدد الوظائف من أجل إحياء الريف في الأطراف المحيطة بالعاصمة ضعيفة نسبياً.

على النقيض من التدهور الطبيعي الناجم عن الكوارث واستنفاد موارد الأرض ، فإن معضلات المناطق الريفية شبه الحضرية الأردنية هي أكثر تعقيداً بكثير وهي ظاهرة تحضر خاصة ، فإن هذه المناطق الريفية شبه الحضرية هي شبه حضرية وتواجه آثاراً ممتدة وسفينة من المناطق الحضرية. فمن ناحية ، يمكن أن تؤدي إعادة الهيكلة المكانية الدراماتيكية للانتقال المفرط في استخدام الأراضي من الأراضي الزراعية أو البيئية إلى أراضي البناء إلى تطوير "القرى الكبرى". حدثت الآثار السلبية لاحتلال الأراضي الزراعية وعزل "القرى" عندما وصل توسع الفوضى إلى حده الأقصى.

ومع ذلك ، من الضروري أيضاً مناقشة تجديد الأراضي غير الصناعية ، بما في ذلك المستوطنات الريفية المهجورة والأراضي البيئية. ومع ذلك ، لا يزال من المناسب فهم كيفية الحفاظ على الخصائص الريفية للقرية وحماية نظامها البيئي عند تحسين هيكل استخدام الأراضي في القرى شبه الحضرية. من ناحية أخرى ، اجتذبت المناطق الحضرية تدفقات سكانية كبيرة من المناطق الريفية القريبة ، وواجهت المناطق الريفية شبه الحضرية نزوح القرويين وفقدان الموارد البشرية. أدى التدهور الشديد للأراضي الريفية إلى تطوير قرى محوطة. من المهم أيضاً فهم كيفية تعزيز البناء الريفي في اقتصاد مكثف وإحياء حيويته الاقتصادية لجذب القرويين مرة أخرى.

في الواقع ، هذان النوعان من التحول الريفي ، القرى الفائقة والقرى المفرغة ، هما نقيضان في المناطق الريفية شبه الحضرية مع علاقة جذرية بين الريف والحضر. من دون توجيه وتخطيط مناسبين ، فإن القرى شبه الحضرية تتغلق بسهولة في هذه الحدود المتطرفة. في الآونة الأخيرة ، أدرك المخططون هذه المشكلة وأبدوا اهتماماً أكبر بالتخطيط الريفي من خلال التركيز على تنمية المناطق المركزية مع تجاهل الأماكن الاجتماعية والثقافية والبيئية الأخرى. نحن نجادل بأن تخطيط الإحياء الريفي يحتاج إلى التنسيق مع تنمية المناطق الحضرية والريفية نحو أهداف وخطط متعددة الوظائف ككل. على الرغم من أن السكان المتناقضين لا يزالون يعملون في الزراعة ، إلا أن القرى شبه الحضرية لديها موارد طبيعية غنية وثقافة تقليدية مع إمكانات عالية للخدمات البيئية والاجتماعية. يجب على الحكومات المحلية تطوير سياسة خاصة لجذب الأعمال التجارية لاستخدام هذه الموارد. بالإضافة إلى ذلك ، لا يكفي مجرد الاعتماد على التخطيط الذي تقوده الحكومة. من الضروري إدخال قوى السوق من المناطق الحضرية للتنسيق بين أصحاب المصلحة المتنوعين وتشكيل "تحالف النمو" من أجل إحياء الريف.

### جغرافية المقاهي في المساحات الحضرية

يحاول المثقفون إنشاء مساحات خاصة بهم ، ومرة أخرى ، يسيطرون على المنطقة. في الواقع ، أصبحت المقاهي الأدبية ، بين القرنين السادس عشر والسابع عشر ، أماكن النقاء ذات أهمية متزايدة خلال عصر التنوير لدرجة أن تصبح بديلًا للأكاديميات. يصبح المقهى ملاذاً يسهل النقاش أو النقاش بين المثقفين ، ولكن كونه مكاناً عامًا ، فإنه يسمح بتواصل أكبر مع الجمهور الأوسع. هنا ، تم تداول الجرائد والنشرات والأفكار الجديدة. في المدن ، يمكن العثور على أدلة على المناطق التاريخية التي كانت تعمل كمراكز ثقافية ، حيث تم إنشاؤها غالبًا في قلب المدن. أيضاً في هذه الحالة ، سيسمح لنا البحث الدقيق باكتشاف هذه المساحات في عدد من العواصم الأوروبية بالإضافة إلى مناطق أخرى. وقد أصبح بعضها مشهوراً ومميزاً ويمثل العلاقة بين ثقافة المدينة.

## انتقال متعدد الوظائف في مدن شبه العاصمة

مفهوم التحول الريفي متعدد الوظائف في السياقات الأردنية في سياق التحول الريفي ارتبط التحول من هدف مهيم على الإنتاج إلى مزيج من أهداف الإنتاج والاستهلاك والحماية بالقدرة الزائدة لإنتاج الغذاء ، ومتطلبات السوق ، والقيمة الاجتماعية للاستدامة.

في هذا الإطار ، أظهر نمط الإشغال حول المدن منافسة شديدة بين قيم الإنتاج والاستهلاك والحماية. بالإضافة إلى ذلك ، صنف ويلسون الانتقال متعدد الوظائف إلى إجراءات إنتاجية وغير إنتاجية فيما يتعلق بأنواع مختلفة من ملكية الأراضي الزراعية .

للتحول الريفي متعدد الوظائف ، أي تنظيم السوق ، ونهج استخدام الأراضي ، ونهج الجهات الفاعلة ، والتنظيم العام. أكدت هذه الأساليب على خلفية عملية التغيير الاجتماعي لتحرير السوق نحو الاستدامة ، ومساهمة الأراضي الريفية في الأمن الغذائي والرفاهية والحفاظ على الموارد. لذلك ، أظهرت تجربة معظم البلدان المتقدمة أنه في المرحلة الأولى من التحضر ، تركز وظيفة الأراضي المزروعة بشكل أساسي على إنتاج الغذاء. ومع ذلك ، فإن التحول نحو التنمية الريفية والإدارة البيئية. مع التطور السريع للتحضر ، أصبحت وظائف الإنتاج غير السلعي هي المهيمنة.

على الرغم من أن تبدو في حالة تحول مماثل في التنمية الريفية ، إلا أن الخلفية الخلفية للتحولات الريفية مختلفة ، حيث تشهد البلاد عمليات التصنيع والتحضر والتحديث الريفية من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى.

تتمثل المهمة الرئيسية للحكومة المركزية في التأكيد على استخدام الأراضي متعدد الوظائف من حيث الإنتاج ونمط الحياة والبيئة ، فضلاً عن السيطرة على اضطراب الأرض الإنشائية ودمج وظائف نمط الحياة والبيئة من أجل تحسين بنية استخدام الأراضي. على وجه الخصوص ، تُظهر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كلاً من السمات الحضرية والريفية في القرى شبه الحضرية. كشفت الوظائف المتطورة من الزراعة التقليدية إلى صناعات المعالجة الأولية والسياحة البيئية في القرى، في ضواحي منطقة بكين الحضرية. ينخفض الإنتاج الزراعي التقليدي بدون الطاقة الزائدة ويتغير بشكل أكبر من خلال السياسة الحكومية التي تعزز بشكل شامل وظائف "الإنتاج - المعيشة - البيئة - الثقافة".

حددت المستوطنات الريفية متعددة الوظائف في النقاط الساخنة الفرعية بالقرب من مدينة واعتبرتها نتيجة للجمع بين الظروف الطبيعية والجغرافية، ومواقع المرور، والسياسات والأنظمة، والسكان، والاقتصاد، والثقافة الإقليمية. من الواضح، في القرى شبه الحضرية الأردنية ، أصبح اتجاهًا متزايدًا لتطوير الوظائف المتعددة نهج استخدام الأراضي لحل النزاعات بين مطالب التنمية المستدامة وتقليل استخدام الأراضي. بالإضافة إلى ذلك ، يعد هذا نهجًا مستدامًا لتجنب تأثيرات الظل للمناطق الحضرية.

### حدثت الإحياء الريفي الموجهة نحو أهداف متعددة الوظائف على ثلاث مراحل.

حددت المرحلة الأولى الموارد المحتملة كأرض مخزون قيمة في أنواع متعددة الوظائف. استفادت المرحلة الثانية من تحويل الأراضي المخزونة واستهدفها من حيث وظائف رأس المال المختلفة. وتناولت المرحلة الثالثة الاستثمار المالي بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية. نظرًا لأن ظروف التنمية في ليجيا معقدة ، فقد تبني المخططون عدسة تصنيف لتفعيل هذه السياسة وحاولوا إحياء المناطق الريفية.

وظائف بدلا من مجرد وظائف اقتصادية. بناءً على سياقي لما قبل خطط وجدنا أن سياساتهم الرئيسية تفضل تحويل أرض البناء لتطوير الصناعة التحويلية ، حيث كانت هذه أولوية في على عكس الخطط الإضافية السابقة ، تميل الخطة الرئيسية الحالية إلى تمثيل طريقة جديدة لتخطيط المخزون ، والتي تؤكد على تحسين كفاءة استخدام الأراضي وتجديد المناطق الريفية المهجورة من أجل التقدم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي. لذلك ، أدى ذلك إلى تغيير تسمية الأولوية وإضافة خاصية "مدينة الابتكار الخضراء".

النوع الأول: المباني العامة المهجورة ، بما في ذلك المدارس المهجورة ومكتب إدارة الأغذية ومحطات التكنولوجيا الزراعية. ملكية هذه المباني والأراضي واضحة وبسيطة ، أي أنها تنتمي إلى حكومة بلدة. مع التجديد المناسب ، يمكن تحويل هذه المباني إلى مرافق عامة مهمة في الوظائف الاجتماعية لاستخدام الأراضي لتحسين شعور القرويين بالرفاهية.

النوع 2: استخدام الأراضي الصناعية منخفض الكفاءة في المدن المركزية يشمل المناطق الصناعية في البلديات ، والمناطق الصناعية ذات الملكية الجماعية. ملكية هذه المصانع والأراضي ليست معقدة ، لأنها عادة ما تنتمي إلى حكومات البلديات أو عدة مجموعات قروية جماعية. من خلال التخطيط والتنسيق الموحد ، يمكن تجديد هذه المناطق الصناعية كقواعد محتملة للصناعات عالية التقنية مع استخدام الأراضي بكفاءة عالية.

النوع الثالث: المباني الخاصة المهجورة ذات المناظر الطبيعية التاريخية والثقافية والطبيعية ، مثل القرى المجوفة التاريخية والواجهات المائية في وقرى أخرى ذات تاريخ طويل. هذه المباني القديمة ليست مدرجة في قائمة مباني الحماية التاريخية والثقافية حسب اللوائح. ومع ذلك ، فإنهم يحتفظون بهندسة معمارية تقليدية فريدة من نوعها لمباني الواجهة البحرية مع الخنادق المحيطة للأنهار. مع التجديد المناسب ، يمكن تحويل هذه المناظر الطبيعية الريفية إلى مناطق سياحية لسكان الحضر.

#### المرحلة الثانية: الرسمة في وظائف مختلفة

بعد تحديد الموارد ، تم تصميم برنامج التحويل (أي الرسمة) لتوضيح موضوع ونمط التحول ولتحسين الهيكل متعدد الوظائف لاستخدام الأراضي. في هذه العملية ، عرضت سياسة المبادئ التوجيهية ثلاثة مسارات لرأس المال نقلت ثلاثة أنواع مختلفة من موارد أراضي المخزون إلى رأس مال تنموي مختلف.

المسار الأول: هدم وإعادة بناء المباني العامة المهجورة ، مما يولد أراض محجوزة أو مساحة ثقافية. بناءً على تعليقات تقييم السكان للمباني الحالية ، كانت هناك تعليقات على المساحات العامة غير الكافية في الساحات المدنية والملاعب والمكتبات ومراكز الرعاية الاجتماعية ، على التوالي ، مما لفت الانتباه إلى الخطة من حيث البناء الاجتماعي والثقافي. أوصت السياسة بأن تتبنى حكومات البلديات المسؤولية الرئيسية لتحويل المباني العامة المهجورة إلى رأس مال اجتماعي وثقافي لخلق التناغم الاجتماعي. فمثلاً، مكاتب إدارة الغذاء هي دليل على تاريخ التنمية الزراعية للقرية ، والتي يمكن إعادة بنائها كقاعدة تعليمية للطلاب أو كموقع استهلاك ثقافي للشباب.

المسار الثاني: الارتقاء بالظروف العمرانية في المناطق الصناعية لجذب الصناعات المبتكرة عالية القيمة. تم بناء بعض المناطق الصناعية ذات المواقع المميزة في أوقات سابقة ، ولكنها تتطلب تحسيناً من حيث جودتها الهيكلية ، في حين أن بعض المناطق الصناعية بها مرافق وبيئات محيطة سيئة ، مما يتطلب تجديدًا شاملاً لتجديدها. ستحتاج الشركات في المناطق الصناعية والحكومات المحلية إلى التطلع إلى تحقيق هذه التحولات ، وهو موضوع تمت مناقشته في الجزء السابق.

المسار الثالث: تجديد شامل للمباني الخاصة لجذب سكان المدن. من خلال المسح ، اقترح ما يقرب من 52 ٪ من القرويين تطوير السياحة لإحياء القرى القديمة. ومع ذلك ، كان من المهم بالنسبة للأسر الريفية أن تشارك وتضع خطة واسعة النطاق لجذب تدفقات رأس المال والأشخاص والمعلومات والمعرفة إلى المناطق الحضرية ، وهي عملية تحتاج إلى مجموعة سياسية قوية للمطالبة بحق استخدام المباني القديمة المتناثرة وتوحيد الأسر الريفية.

### المرحلة الثالثة: التمويل بالبناديق والاستثمارات الاجتماعية المختلفة

كانت المرحلة الثالثة من سياسة هي استخدام الرأسمال الاجتماعي والبيئي والثقافي لجذب مختلف الصناديق والاستثمارات الاجتماعية. هناك ثلاثة أنواع من استراتيجيات التمويل المتعلقة بتعاون الشركاء .

النوع الأول: التعاون مع الشركات الثقافية أو المنظمات الاجتماعية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. خلال المقابلات التي أجريناها ، وجدنا عدة حالات ناجحة تسترشد بالنوع الأول من السياسة. على سبيل المثال ، تم إنشاء مكتب إدارة الأغذية لتخصيص موارد الحبوب الوطنية في الخمسينيات من القرن الماضي. عكست بعض اللوحات في المكتب الظروف الاجتماعية في ذلك الوقت. قال أحد مديري شركة ثقافية مشهورة: "أقدر هذه اللوحات واعتبرتها قطعاً أثرية تاريخية مهمة تستحق الحماية". استثمر في مشروع مع الحكومة المحلية لتعديل هذه اللوحات التاريخية وتحويل مكتب الإدارة إلى موقع للسياحة والاستهلاك ، كما. بالإضافة إلى ذلك ، تم تجديد مدرستين عامتين مهجورتين وتحويلهما إلى مكتبتين عامتين ، بدعم من منظمات الرعاية الاجتماعية.

النوع الثاني: التعاون مع الشركات لتطوير السياحة الريفية وصناعة التقاعد. تتمتع القرى بمناظر طبيعية وريفية ممتعة لا تستطيع المناطق الحضرية توفيرها. المؤسسة لديها القدرة على تحسين البيئة المحيطة وبناء مرافق داعمة مريحة لجذب سكان المدن. وافق أحد المسؤولين الحكوميين على مشروع حول "بناء القرية الجميلة" في قرية دابو بالتعاون مع شركة عقارية شهيرة لتطوير السياحة الريفية بالنوع الثاني من السياسة.

الوكالات السياحية أن "السياحة الريفية تزداد شعبية في المناطق الحضرية للأشخاص ذوي الخبرات الحياتية المختلفة. تتمتع بعض القرى القديمة في مدينة ليجيا بظروف ثقافية وطبيعية مفيدة. مع الاستثمارات المناسبة ، ستصبح وجهات سياحية شهيرة ". كما أوضحت الخطة الرئيسية أنه بالنسبة لبعض كبار السن ، فإن مثل هذه الرحلات السياحية تذكر بذكريات الطفولة عندما سافروا إلى الأماكن الريفية ، وبالتالي ، أدركوا أنهم يريدون مكاناً صديقاً للبيئة لقضاء عطلات نهاية الأسبوع أو حتى بقية حياتهم ، وبالتالي جذب الاستثمار في صناعة التقاعد.

النوع الثالث: التعاون مع الطبقة المبدعة لتطوير الصناعة الثقافية وسوقها السياحي. مع البيئة المرغوبة والإجارات المنخفضة ، سيكون الفنانين والمصممين على استعداد لإصلاح المباني القديمة لبدء عملهم الإبداعي ، والذي قد يجذب أيضاً الشباب من المدن. أبدى أحد المديرين في إحدى الشركات العقارية اهتماماً باستثمار معرض ثقافي ، موضحاً أن "البيئة التاريخية ذات المناظر الطبيعية الفريدة هي واحدة من أفضل الأماكن لإلهام الفصول الإبداعية وجذبها". بالإضافة إلى ذلك ، كان القرويون على استعداد لتأجير منازلهم المهجورة لشركات ثقافية. قال أحد القرويين "في العام الماضي ، استأجرت مبني القديم للمهاجرين ولم يهتموا بحماية المبنى. هذا العام توقفت عن الإيجار وهجرت المبنى القديم. إذا كانت هناك شركات معينة تعتني بمنزلي وتتقاسم أرباحي ، فسأكون على استعداد للتأجير لها".

## التراث الصناعي على قائمة التراث العالمي

لقد أدى التقدم التكنولوجي السريع وتقطيع بعض الرواسب إلى تقادم معظم المواقع الصناعية. لإنقاذهم من الهجر أو التدمير ، تم إدراج عدد من المناجم والمصانع والمشغولات والمصنوعات في قائمة التراث العالمي.

موقعًا تعتبر "تراثًا صناعيًا". يشمل التراث الصناعي 5.3% من جميع المواقع الثقافية و 4% من جميع مواقع التراث العالمي. يختلف تكوين التراث الثقافي (بما في ذلك الصناعي) اختلافًا كبيرًا في كل منطقة. تقدم المخططات الدائرية أدناه لمحة موجزة عن الاختلافات الإقليمية.

يُظهر العمود الأول جميع البلدان ذات التراث الصناعي في القائمة المؤقتة ويظهر إجمالي هذه البلدان من بين جميع البلدان مع قائمة مؤقتة. يُظهر العمود الثاني العدد الإجمالي للمواقع المؤقتة لكل بلد. يتم تقسيم هذا الرقم إلى مواقع ثقافية / طبيعية / مختلطة في العمود الثالث. يذكر العمود الأخير عنوان الموقع وسنة تسجيله ورقمه على قائمة التراث العالمي.

الفئات والموضوعات الفرعية ونظام التصنيف المقترح من أجل العثور على موضوعات فرعية للتراث الصناعي ، يوجد نظام تصنيف مفصل للغاية تم تطويره بواسطة السجل الهندسي الاردنية التاريخي ، وهو قسم فرعي من خدمة المتنزّهات. سيتم استخدام هذا النظام لهذا التحليل. يُظهر نظام تصنيف المنشآت الصناعية فئات فرعية:

1. صناعات المنتجات السائبة (مثل الصناعات المعدنية الأولية)

2. الصناعات التحويلية (مثل صناعة الآلات)

3. المرافق (مثل إمدادات المياه والكهرباء)

4. مصادر الطاقة والمحركات الرئيسية (مثل عجلات المياه والتوربينات البخارية)

5. النقل (مثل السكك الحديدية والقنوات والميناء)

6. الاتصالات (مثل الراديو والهاتف)

7. الجسور ، الحوامل ، القنوات

8. تكنولوجيا البناء (أنظمة الأسقف ، التسليح)

تصنيف وإدخال مواقع التراث العالمي الصناعي

لإدخال موقعًا مدرجًا في التراث الصناعي بالصور ، سيتم استخدام جدول التصنيف أعلاه. يتم تقديم وصف موجز وفقًا لرقم التصنيف الوارد في العمود الأخير. (المواقع ذات التصنيف الصناعي. وفقًا لنظام التصنيف ، يمكن إنتاج مخطط مع أنواع التصنيف وعدد المواقع المطابقة للتصنيف.

## تصنيف التراث الصناعي في القائمة الأوليّة

في القسم التالي ، سيتم تحليل القوائم المؤقتة لجميع الدول الأطراف وسيتم تصنيف كل التراث الصناعي المحتمل وفقاً لنظام التصنيف. لتصنيف التراث الصناعي يتم تحليل مستويين من المواقع.

1. المواقع المؤقتة ذات القيمة المذكورة للتراث الصناعي العالمي هذه المواقع تحمل عنوان ترشيح التراث الصناعي ، على سبيل المثال "مواقع مناجم النحاس القديمة.

2. المواقع المؤقتة ذات القيمة الصناعية المرتبطة هذه المواقع ليست تراثاً صناعياً بالعنوان ، لكنها تظهر قدرًا كبيراً من التراث الصناعي في أوصاف الموقع من قبل الدولة الطرف. هذه المواقع مثيرة للاهتمام بشكل خاص للدراسات المقارنة الإقليمية والترشيحات العنقودية المحتملة ، على سبيل المثال هياكل قنوات المياه في المواقع الأثرية في الشرق الأدنى.

### التصنيف حسب المنطقة

يتم سرد جميع البلدان في التحليل الإقليمي المرفق ، بما في ذلك عدد جميع المواقع المؤقتة في كل دولة طرف مقسمة إلى مواقع ثقافية وطبيعية ومختلطة. وترد أوصاف موجزة لنوعي التراث الصناعي على النحو الذي قدمته أوصاف الدول الأطراف المرفقة بالقوائم. يعطي أرقام التصنيف الصناعي لكل موقع. قائمة التصنيف تظهر فقط المواقع ذات الصلة بالتراث الصناعي. لكل منطقة خريطة إقليمية تحدد المواقع ذات الصلة إلى جانب جدول التصنيف. أخيراً ، سيتم مقارنة تكوين قائمة التراث الإقليمي والقائمة الإقليمية المؤقتة وشرح الاتجاهات. سيتم سرد أبرز المواقع الإقليمية بالصور المتاحة.

### الخاتمة:

وتحديداً لتحديد الموارد ، والرسملة ، وعمليات التمويل من أجل تحقيق أهداف متعددة الوظائف في مدينة شبه حضرية. من خلال ربط سياسة الخطة الرئيسية والتنفيذ الواقعي ، قدما إجراء عملياً للتخطيط للانتقال من "التصنيع أولاً بقيادة الحكومة" إلى "الأهداف متعددة الوظائف مع المهيمنة على السوق والموجهة من الحكومة" في الأردن ، علاوة على ذلك ، سلطنا الضوء على أهمية تكامل قوى السوق مع القوى السياسية في المراحل الثلاث للسياسة. تواجه ظروفًا معقدة في تطوير الاقتصاد والمجتمع والثقافة والبيئة. لتجنب المشاكل التي قدمتها الخطط الإضافية السابقة ، أكدت الخطة الرئيسية الجديدة على إحياء المناطق الريفية المهجورة إلى موارد مخزون قيمة ، وهي السمة الرئيسية لتخطيط أراضي المخزون. وشمل ذلك إحياء الأراضي غير الصناعية ، مثل المستوطنات الريفية المهجورة والمباني العامة المهجورة. حددت السياسة أن الأراضي المهجورة يمكن تحويلها إلى مناظر طبيعية اجتماعية وثقافية وبيئية قيمة بدلاً من مجرد استخدامها كأرض صناعية.



المصادر والمراجع:

- Chen, Y.; Wen, Y.; Li, Z.G. From blueprint to action: The transformation of the planning paradigm for desakota in China. *Cities* 2017, 60, 454–465
- Torquati, B.; Giacchè, G.; Tempesta, T. Landscapes and Services in Peri-Urban Areas and Choice of Housing Location: An Application of Discrete Choice Experiments. *Land* 2020, 9, 393.
- Wang, J.; Li, Y.; Wang, Q.; Cheong, K.C. Urban-Rural Construction Land Replacement for More Sustainable Land Use and Regional Development in China: Policies and Practices. *Land* 2019, 8, 171.
- Wei, Y.P.; Zhao, M. Urban spillover vs. local urban sprawl: Entangling land-use regulations in the urban growth of China's megacities. *Land Use Policy* 2009, 26, 1031–1045.
- Li, Y.R.; Liu, Y.S.; Long, H.L.; Cui, W.G. Community-based rural residential land consolidation and allocation can help to revitalize hollowed villages in traditional agricultural areas of China: Evidence from Dancheng County, Henan Province. *Land Use Policy* 2014, 39, 188–198
- Loulanski, T. 2006. "Revising the Concept for Cultural Heritage: The Argument for a Functional Approach", *International Journal of Cultural Property*, 13, pp. 207-233.
- Nasser, N. 2003 "Planning for Urban Heritage Places: Reconciling Conservation, Tourism, and Sustainable Development", *Journal of Planning Literature*, 17: 467-479.
- Pollice, F. 2011 "La cultura nella costruzione della competitività urbana". In V. Amato (ed). *Questioni urbane del Mezzogiorno*, Roma: Aracne, pp. 57-90.
- Francioni, F. 2004 "Beyond State Sovereignty: The Protection of Cultural Heritage as a Shared Interest of Humanity, *HeinOnline*, pp. 1229-1234.
- Graham, B. 2002 "Heritage as knowledge: Capital or culture?", *Urban studies*, 39, pp. 1003-1017.
- Herdy, D. 2004 "Historical geography and heritage studies", *Area*, 20, pp. 333-338.